

## آثار موافقات المتكلمين لأهل السنة في مسائل الاعتقاد

د . سليمان بن عبد العزيز الريمي

الأستاذ المشارك في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة  
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة القصيم

[salrbaie@qu.edu.sa](mailto:salrbaie@qu.edu.sa)

المقدمة

الحمد لله وحده حق حمده، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.. وبعد؛

فقد اقتضت سنة الله تعالى أن يكون للعقيدة الصحيحة -عقيدة أهل السنة والجماعة- قوة ذاتية نظراً لاعتمادها على المصادر المعصومة من الكتاب وصحيح السنة، وموافقتها الفطرة السوية والعقل الصحيح، وأن يكون لها آثار إيجابية مباركة عظيمة على أهلها، وآثار على من وافق أهلها في مسائل الاعتقاد بقدر موافقتهم للمعتقد الحق وقربهم منه.

وفي هذا البحث تتبع ودراسة لأبرز الآثار الإيجابية التي تدل عليها الموافقات، والتي من أهمها وأبرزها ظهور قوة تأثير عقيدة أهل السنة في مخالفيها، ثم ما يعود على المخالفين من آثار محمودة لموافقاتهم لأهل السنة لأسباب وعوامل مختلفة.

أهداف البحث:

- 1- استقراء نماذج لأهم الآثار المترتبة على موافقة المتكلمين لعقيدة أهل السنة والجماعة.
- 2- دراسة وتحليل تلك الآثار مع مقارنتها بالآثار التي عليها المخالفون في حال المخالفة.

منهج البحث:

يقوم البحث بتطبيق منهجين رئيسين، الأول: المنهج الاستقرائي لتتبع نماذج آثار موافقة المتكلمين لأهل السنة والجماعة، ومن خلال المنهج التحليلي تتم دراسة تلك الآثار مع مقارنتها بأحوال المخالفين.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة عن آثار موافقات المتكلمين لأهل السنة في مسائل العقيدة.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهرسين للمصادر وللموضوعات.

ففي المقدمة تعريف بالموضوع، وبيان لأهم أهدافه، والمنهج المعتمد فيه، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

وأما المباحث الثلاثة فكما يلي:

المبحث الأول: تأثير عقيدة أهل السنة

المبحث الثاني: طمأنينة الموافقين فيما وافقوا فيه

المبحث الثالث: ترك التقليد والتجرد للدليل

وفي الخاتمة ثبت بأهم النتائج، ثم فهرسان للمصادر وللموضوعات.

والله - تعالى - أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً صواباً وأن ينفع به.

## المبحث الأول

### تأثير عقيدة أهل السنة

إن لعقيدة أهل السنة تأثيراً إيجابياً عظيماً ومحموداً نظراً لصدورها عن الكتاب والسنة وفق منهج صحيح في الاستدلال، ومن مظاهرها ذلك تأثيرها في المخالفين، وإن قوة تأثير عقيدة أهل السنة ذاتي فيها، كما أنه تأثيرها يعتمد على الدليل، بخلاف ما تقوم عليه عقائد الفرق الكلامية من الهوى والتقليد المذموم<sup>(1)</sup>.

(1) انظر: الاستغاثة في الرد على البكري، لابن تيمية، 479/2، و: مجموع الفتاوى له، 357/22.

وهذه الصفات التي تتميز بها قوة عقيدة أهل السنة، تتضح في مظاهر تعود إلى ما يلي من المظاهر:

أولاً: السمات والخصائص: وأول السمات والخصائص في ذلك أن عقيدة أهل السنة عقيدة صواب وحق، لأنها ربانية المصدر بالتلقي من الكتاب والسنة، وشهادة الفطرة السوية لها، وموافقة النقل الصحيح للعقل الصريح فيها.

ثانياً: مظهر المنهج: ويتمثل في أن عقيدة أهل السنة تعتمد في الاستدلال على مسائل الاعتقاد منهجاً مطرداً يقوم على اتباع الدليل الشرعي الصحيح.

ثالثاً: مظهر الآثار: وأهمها ما تثمره هذه العقيدة في قلوب أتباعها من اليقين والطمأنينة؛ فإن الحق المطلق لا اضطراب فيه ولا شك ولا تردد.

وبهذه القوة متعددة الأوجه والمتعينة في مظاهر كثيرة؛ مثلت عقيدة أهل السنة الحق الذي يُقرّ به مخالفيها ابتداءً، أو حين الخلاف معهم؛ ( فلا تجد مسألة خولفوا فيها إلا وقد تبين أن الحق معهم؛ تارة بإقرار مخالفيهم ورجوعهم إليهم دون رجوعهم إلى غيرهم، أو بشهادتهم على مخالفيهم بالضلال والجهل، وتارة بشهادة المؤمنين الذين هم شهداء الله في الأرض، وتارة بأن تعتصم<sup>(1)</sup> بهم فيما خالفت فيه الأخرى<sup>(2)</sup>).

وحقيقة تأثير عقيدة أهل السنة في غيرها تتأسس على أنها المعتقد الحق، كما أن الإسلام هو الدين الحق دون غيره من الملل والأديان.

ولقد أثرت عقيدة أهل السنة في العقائد المخالفة، فما كان فيها من صواب فقد أفادته من أهل السنة ضرورةً، وما من عقيدة كلامية تتضمن وجه حق إلا بسبب هذا

(1) الفرق الكلامية.

(2) مجموع الفتاوى، لابن تيمية، 4/10.

التأثير تصريحاً أو اقتضاء، فالموافقة في المعتقد الحق تكون للفترة السليمة، أو الاستجابة لقوة الدليل الشرعي، أو لتوافق العقل والنقل، أو المناظرة، وإما أن تكون بسبب الدوافع الذاتية كالفنعة بتناقض الباطل وموافقة الاعتقاد الذي يطرد فيه الصواب، أو الشعور بالحيرة والبحث عن اليقين، أو التأثر بالبيئة؛ فالباطل المحض لا يمكن قبوله؛ ولأنه ( لا بدّ في كل بدعة -عليها طائفة كبيرة من الناس- من الحق الذي جاء به الرسول -صلى الله عليه وسلم-، ويُوافق عليه أهل السنة والحديث، ما يُوجب قبولها؛ إذ الباطل المحض لا يُقبل بحال)(1).

كما كان لها تأثير في الموقف العام من الفرق الكلامية. فبسبب قوة عقيدة أهل السنة وتأثيرها كان الموقف من تلك الفرق مرهون بمدى موافقتها عقيدة أهل السنة؛ فإنه ( لما كان أهل السنة والجماعة الذين محضوا الإسلام ولم يشوبه بغيره؛ كانت شهادتهم مقبولة على سائر الفرق)(2).

قال الإمام ابن تيمية -رحمه الله-: ( لم يَنْبُلْ أَحَدٌ من الطوائف ورؤوسهم عند الأمة إلا بما معه من الإثبات والسنة؛ فالمعتزلة -وهم فرسان الكلام- إنما يُحمدون ويُعظّمون عند أتباعهم وعند مَنْ يُغضّي عن مساويهم؛ لأجل محاسنهم عند المسلمين بما وافقوا فيه مذهب أهل الإثبات والسنة والحديث...، وكذلك متكلمة أهل الإثبات، مثل الكلائية والكرامية والأشعرية، إنما قُبِلوا وأُتبعوا واستُحمدوا إلى عموم الأمة بما أثبتوه...، فحسناتهم نوعان: إما موافقة أهل السنة والحديث، وإما الرد على مَنْ خالف السنة والحديث ببيان تناقض حججهم)(3).

(1) مجموع الفتاوى، لابن تيمية، 51/4.

(2) المصدر السابق، 298/15. وانظر: المصدر نفسه، 352/15، و501/20.

(3) المصدر السابق، 12-11/4.

وقال - في موضع آخر-: ( لا تجد من يمدح الأشعري بمدحة إلا إذا وافق السنة والحديث، ولا يذمه من يذمه إلا بمخالفة السنة والحديث. وهذا إجماع من جميع الطوائف على تعظيم السنة والحديث، واتفاق شهادتهم على أن الحق في ذلك. ولهذا تجد أعظمهم موافقة لأئمة السنة والحديث؛ أعظم - عند جميعهم - ممن هو دونه.. (1)

وقد ترتب على هذه الحقائق، أعني تأثير عقيدة أهل السنة في المخالفين وموافقتهم لها أن تلك الفرق كانت تنتسب إلى السنة وأئمتها. فمن شواهد الانتساب، فالمعتزلة جعلوا الصحابة في رأس طبقاتهم زاعمين أنهم سلف لهم (2) وسبب وراج معتقد الأشعري عند بعض الناس انتسابه إلى الإمام أحمد، بشهادة الأشاعرة أنفسهم، إذ ( كان الشيخ أبو إسحاق (3) يقول: إنما نَفَقَت (4) الأشعرية عند الناس بانتسابهم إلى الحنابلة (5).

وتبين موافقات المتكلمين لعقيدة أهل السنة عن قوة هذه العقيدة وتأثيرها؛ فكل مظهر من مظاهرها، وكل سبب باعث على الموافقة؛ وكل أثر لها؛ هو من دلالات قوتها الثبوتية الذاتية الأصلية، وتأثيرها وعدم تأثرها في ذاتها بأي شيء.

(1) المصدر السابق، 17/4.

(2) انظر: طبقات المعتزلة، للقاضي عبد الجبار، ضمن كتاب: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ص 214، و: المنية والأمل له، ص 17.

(3) هو أبو إسحاق الشيرازي الأشعري.

(4) نَفَقَت: أي داعت وانتشرت. انظر: تهذيب اللغة، للأزهري، 156/9، و: لسان العرب، لابن منظور، 358/10، و: القاموس المحيط، للفيروزآبادي، ص 1195، مادة (نفق).

(5) مجموع الفتاوى، لابن تيمية، 17/4.

## المبحث الثاني

### طمأنينة الموافقين فيما وافقوا فيه

إن طمأنينة النفس وسكون النفس ملازمة لاعتقاد الحق، وإن الاضطراب والقلق والنفور قرين اعتقاد الباطل؛ لأن ( الله - سبحانه - فطر القلوب على قبول الحق والانقياد إليه والطمأنينة به والسكون إليه ومحبته، وفطرها على بغض الكذب والباطل والنفور عنه والريبة به وعدم السكون إليه )<sup>(1)</sup>.

والحق الذي تكون به طمأنينة القلب وسكون النفس لا يكون إلا بالله - تعالى - وحده؛ فإن ( القلب لا يصلح ولا يُفْلح ولا يلتدّ ولا يُسرّ ولا يطيب ولا يسكن ولا يطمئن إلا بعبادة ربه وحبّه والإنابة إليه...؛ إذ فيه فقر ذاتي إلى ربه، ومن حيث هو معبوده ومحبوه ومطلوبه؛ وبذلك يحصل الفرح والسرور، واللذة والنعمة، والسكون والطمأنينة )<sup>(2)</sup>. قال الله - تعالى -: ﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ ﴾<sup>(3)</sup>

وليس المقصود مجرد نطق اللسان، بل لا بدّ معه من الإيمان، بحيث يكون مبدؤه توحيد الله، ومنتهاه اليقين بلقائه، ومعياره اتّباع رسوله - صلى الله عليه وسلم -؛ فإذ الطمأنينة بذكر الله تكون بانسراح الصدر بمعرفة التوحيد، وصدق ما جاء به الرسول - صلى الله عليه وسلم -<sup>(3)</sup>.

(1) مدارج السالكين، لابن القيم، 437/3.

(2) مجموع الفتاوى، لابن تيمية، 194/10.

(5) سورة الرعد (28)

(3) أضواء البيان، للشنقيطي، 457/5 وانظر: معالم التنزيل، للبخاري، 17/3.

وأما الباطل الذي تنفر منه القلوب وتنتفي معه الطمأنينة، فهو الركون إلى ما سوى الله مما لا يحبه ولا يرضاه من الأعيان والأفعال؛ وقد ( قضى - سبحانه وتعالى - قضاء لا مردّ له، أن مَنْ اطمأن إلى شيء سواه؛ أتاه القلق والانزعاج والاضطراب من جهته (1). وطمأنينة قلب المرء إلى غير الله بالكلية، يكون الإعراض عنه؛ قال الله - تعالى - ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ وَمَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى ﴾ (2)؛ أي أن ( خالف أمري وما أنزلته على رسولي، فأعرض عنه وتناساه وأخذ من غيره هداة؛ ﴿ فَإِنَّ لَهُ وَمَعِيشَةً ضَنْكًا ﴾ ؛ فلا طمأنينة له، ولا انشراح لصدره، بل صدره ضيق حرج؛ لضلاله، وإن تنعم ظاهره...؛ فإن قلبه ما يخلص إلى اليقين والهدى؛ فهو في قلق وحيرة وشك، فلا يزال في رَيْبِهِ يتردد؛ فهذا من ضنك المعيشة... (3).

ومصدر الحق واحد وهو ما جاء عن الله - عز وجل -، مما بلغه رُسُلُه الكرام - عليهم السلام -، وأما الباطل فلا مصادر محددة له، بل كلّ مؤثر منفك عن العلم والعدل من الجهل والتقليد والتعصب والكبر والهوى والرأي، يمكن أن يكون مصدراً له، ومرجعها كلها الجهل بالله وبأمره، يقول - جل شأنه -: ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا اتَّبَعُوا الْبَاطِلَ وَأَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّبَعُوا الْحَقَّ مِنْ رَبِّهِمْ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَالَهُمْ ﴾ (4).

وأكثر قلوب المكلفين طمأنينة وسكوناً وراحة هي قلوب الذين هداهم الله إلى الإسلام وأكرمهم به، وأشدّها ضيقاً هي قلوب أهل الصدود عنه؛ قال - سبحانه -:

(1) الروح، لابن القيم، ص 220-221. وانظر: طريق المهجرتين له، ص 35، و: مدارج السالكين له، 513/2 وما بعدها.

(2) سورة طه: 124.

(3) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، 169/3.

(4) سورة محمد: 3.

﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٢٥﴾﴾ (1)؛ والمعنى أن ( من انشرح صدره للإسلام....، فاستنار بنور الإيمان، وحيي بضوء اليقين؛ اطمأنت بذلك نفسه..؛ فإن هذا علامة على أن الله قد هداه ومنّ عليه بالتوفيق ..، وأن علامة من يُرد الله أن يضلّه، أي أن يجعل صدره ضيقاً حرجاً في غاية الضيق عن الإيمان والعلم واليقين ) (2).

وفي النقل ما يدل على من أعظم آثار تحوّل المرء عن الباطل إلى الحق الطمأنينة التي تحل محل القلق، ( فتسري تلك الطمأنينة في نفسه وقلبه ومفاصله وقواه الظاهرة والباطنة؛ تجذب روحه إلى الله ) (3)، وتحمله على الثبات على الحق والصبر على الأذى فيه.

(1) سورة الأنعام: 125.

(2) تيسير الكريم الرحمن، للسعدي، 67/2. وانظر: روح المعاني، للألوسي، 22/8، و: التحرير والتنوير، للطاهر ابن عاشور، م8-9، ج8/57-58. ومن الآيات الدالة على هذا المعنى كذلك، قوله -تعالى- ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٧﴾﴾ [سورة آل عمران: 7]. ويحسن التنبيه -هنا- إلى أن الطمأنينة من المعاني التي يدخلها التفاضل بين المؤمنين؛ لتفاضلهم في المعارف وما يترتب عليها من الإيمان؛ يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- ( فإن ما في القلب من معرفة الله ومحبته وخشيته وإخلاص الدين له وخوفه ورجائه والتصديق بأخباره وغير ذلك؛ مما يتباين الناس فيه ويتفاضلون تفاضلاً عظيماً، ويقوى ذلك كلما ازاد العبد تدبيراً للقرآن ومعرفة بأسماء الله وصفاته وعظمته ). مجموع الفتاوى، 606/22.

(3) الروح، لابن القيم، ص220.

فالقرآن يذكر في قصة موسى - عليه السلام - وفرعون، أن فرعون يستعين بالسحرة لمواجهة الحق، فيوافقون بشروطهم كما أخبر الله - تعالى - ﴿وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ ﴿١١٣﴾﴾<sup>(1)</sup>؛ فلا يطيعون فرعون محبة، ولا ينتصرون لدينهم طمأنينة به، وغايتهم مكاسب مادية، فأدرك فرعون هذا، ووعدهم - مع شرطهم - مزيداً من الحظوة لديه، قال الله - جل وعلا - : ﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴿١١٤﴾﴾<sup>(2)</sup>، لكن لما خالط الإيمان بشاشة قلوبهم؛ تغيرت معاييرهم وصارت إيمانية معنوية خالصة؛ يستبدلون بيقين الحق شك الباطل؛ وبطمأنينة الهدى نفور قلوبهم من الضلالة؛ ويمتاع الدنيا حسن ثواب الآخرة، قال - تعالى - : ﴿قَالُوا لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَاءَنَا مِن بَيْنْتِنَا وَالَّذِي نَحْنُ بِفِرْعَوْنَ بِفِرْعَوْنَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴿٧٢﴾﴾<sup>(3)</sup>.

والمنصفون من أهل التجربة، يدركون، وإن لم يكونوا مسلمين، أن الإيمان بالحق - الذي هو الإسلام وعقيدته الصحيحة - يُرسخ في القلب الطمأنينة واليقين، فلا يحور عنه صاحبه إلى الاعتقادات الباطلة؛ لأن طمأنينة القلب لا تكون إلا بالإيمان<sup>(4)</sup>. ففقيصر - وقد أدرك هذه الحقيقة - يُعلل بها عدم ردة أحد من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - عن الإسلام في حواره مع أبي سفيان - رضي الله عنه - قبل إسلامه؛ إذ قال له - في سياق طويل - : ( وسألتك: أيرتد أحد سُخْطَةً لدينه<sup>(5)</sup> )

(1) سورة الأعراف: 113.

(2) سورة الأعراف: 114.

(3) سورة طه: 72.

(4) انظر: مدارج السالكين، لابن القيم، 513/2، و: طريق المهجرتين له، ص 35.

(5) أي سُخْطاً من الإسلام وبغضاً له.

بعد أن يدخل فيه؟ فذكرت أن لا؛ وكذلك الإيمان حين يخالط بشاشة القلوب...  
(1)، قال العيني: ( قوله: حين يخالط بشاشته القلوب: مخالطة بشاشة الإيمان القلوب كناية عن انشراح الصدر والفرح به ) (2).

والغاية المقصودة، أن القلوب إذا عرفت وانقادت لأمر الله، واجتنبت نهيهِ؛ اطمأنت وسكنت، وأبعدت عما سواه (3)، وبتنكب الحق لا تعرف النفس إلى الطمأنينة سبيلاً، وقد أفاد الإمام ابن تيمية - رحمه الله - من خبر أبي سفيان الأنف مع قيصر - بمفهوم المخالفة - أن تنقل أهل الكلام من قول إلى قول، ومن عقيدة إلى أخرى، دليل على عدم اليقين (4).

وقد أخبر القرآن الكريم أن أهل الباطل المحض الذين حُرِّموا اليقين والطمأنينة بالكلية، يتمنون سلبهما من أهل المعتقد الحق بأن يرتدوا عما يحققهما من الإيمان والإسلام إلى ما يُسبب الضيق من الكفر بالله وتكذيب آياته ورسله، فيكونون بذلك سواء، يقول - تعالى -: ﴿ وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّىٰ يُهَاجَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْا فَخُذُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وُليَاءَ وَلَا نَصِيرًا ﴾ (٨٩) (5)، وباعثهم على هذا حسد المؤمنين ما هم فيه من الطمأنينة واليقين، قال - سبحانه - : ﴿ وَكَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِن بَعْدِ

(1) رواه البخاري ح (7). وانظر: فتح الباري، لابن حجر، 130/10.

(2) عمدة القاري، 1/95. وانظر: مرقاة المفاتيح، للقاري، 10/544.

(3) قال - تعالى -: ﴿ ذِي بَعْدِ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ ﴾ [يونس: 32].

(4) انظر: مجموع الفتاوى، 4/50.

(5) سورة النساء: 89.

إِيْمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ <sup>ص</sup>  
فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ <sup>ظ</sup> إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٦٦﴾ (1).

وكما كان الإسلام سبباً لطمأنينة النفوس و يقين القلوب دون غيره من الأديان؛ فإن عقيدة أهل السنة سبب للطمأنينة واليقين دون غيرها من العقائد؛ لأن الطمأنينة واليقين لا يتحققان للنفوس إلا بمعرفتها واتباعها (2). ولهذا (في) ما عند عوام المؤمنين وعلمائهم -أهل السنة والجماعة- من المعرفة واليقين والطمأنينة، والجزم الحق، والقول الثابت، والقطع بما هم عليه، أمر لا يُنازع فيه إلا من سلبه الله العقل والدين... وبالجملة؛ فالثبات والاستقرار في أهل الحديث والسنة أضعاف أضعاف ما هو عند أهل الكلام... (3).

ولذا -أيضاً- كان من آثار موافقات المخالفين لعقيدة أهل السنة حصول الطمأنينة في قلوب الموافقين؛ فأبو الحسن الأشعري -مثلاً- لم يوافق اعتقاد أهل السنة ويقول: ( وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول وإليه نذهب ) (4)، في عدد من مسائل الاعتقاد، إلا لأنه وجد أثرها في طمأنينة قلبه وسكون نفسه؛ فالطمأنينة وسكون النفس أثران مترتبان على اتباع العقيدة الصحيحة بكونها طريقاً للإيمان الصحيح بالأدلة الشرعية التي توافق الفطر السوية وتشهد لها العقول الصحيحة، فإن ( حقيقة الإيمان العائد إلى

(1) سورة البقرة: 109.

(2) انظر: الصواعق المرسله، لابن القيم، 1/229، و4/1518، و: مدارج السالكين له، 2/516، و: إغاثة اللهفان له، ص76، و: طريق المهجرتين له، ص502.

(3) مجموع الفتاوى، لابن تيمية، 4/49 و51.

(4) مقالات الإسلاميين، م1-2، ج1/325.

المعتقد، هي طمأنينة النفس وسكون القلب إلى معرفة ما يعتقد؛ بإسناد ذلك إلى دليل يصلح له (1).

كما أن الأشعري لم يعتزل عقيدة المعتزلة إلا لما وجده من أثرها من القلق والاضطراب؛ لأنها بُنيت على تحكيما العقل بما يناقض العقل (2)، ولذلك لم يستطع أئمة هذه الفرقة الإجابة عن أسئلته، ففارقها بعد الحيرة والشك حيث اعتزل الناس أياماً وقد تكافأت عنده الأدلة.

ومن نماذج ذلك أيضاً الجويني؛ فرغم أنه من أئمة الأشاعرة؛ إلا أنه وصف حالة الشك التي ملأت قلبه لاشتغاله بعلم الكلام وصف المتألم وصرح بشوقه أن تُختم حياته بالعقيدة التي تضمن طمأنينة القلب وسكون النفس، يقول: ( قرأتُ خمسين ألفاً في خمسين ألفاً (3)، ثم خلّيت أهل الإسلام بإسلامهم فيها وعلومهم الظاهرة (4)، وركبت البحر الحِضْمَ العظيم (5)، وُعُصت في الذي تُهي أهل الإسلام عنها (6)....، والآن

(1) درء التعارض، لابن تيمية، 7/445. وانظر: مفتاح دار السعادة، لابن القيم، 1/146.

(2) انظر: درء التعارض، لابن تيمية، 1/165.

(3) كناية عن كثرة اطلاعه في كتب الفلسفة والكلام.

(4) أي أنه استعاض عن علوم الإسلام البينة المبنية على الكتاب والسنة، بالعلوم المبهمة كعلم الكلام والمنطق والفلسفة.

(5) أراد بركوب البحر الحِضْمَ، الاشتغال بالعلوم المركبة الدقيقة كعلوم الفلسفة والكلام.

(6) أي العلوم التي تبحث عما لا ينفع أو تقرر النافع بطرق متكلفة؛ فإنها تكلف منهجاً عنه؛ قال - تعالى - ﴿ قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ ﴾ [سورة ص: 86]، وفي الحديث أن النبي - صلى الله عليه وسلم - ( نهي عن الأغلوطات )، رواه أحمد ح (23737)، وأبو داود ح (3656)، وفسّر أهل العلم الأغلوطات بما لا يفيد من العلوم؛ قال عيسى بن يونس: ( ما لا يُحتاج إليه من كيف وكيف؟ ) انظر: الإبانة، لابن بطّة في الإبانة، 1/400، والفقهاء والمتفقه، للخطيب البغدادي، 2/21. قال المباركفوري: ( ذلك محمول على ما لا نفع فيه ). تحفة الأحوذى، 8/136. وانظر: جامع العلوم والحكم، لابن رجب، 2/1058.

رجعتُ من الكلّ إلى كلمة الحق<sup>(1)</sup>: عليكم بدين العجائز؛ فإن لم يدركني الحقّ بلطيف برّه فأموت على دين العجائز ويختم عاقبة أمري عند الرحيل على برهة<sup>(2)</sup> أهل الحق وكلمة الإخلاص: لا إله إلا الله؛ فالويل لابن الجويني<sup>(3)</sup>.

وأكد الجويني تحوله بالإشهاد على نفسه أنه يموت على الفطرة، معبراً عنها بأكثر متعيناتها رسوخاً في القلب، وأقربها تمثلاً في الواقع، وهو دين العجائز؛ كقوله - في نص سابق - : ( عليكم بدين العجائز.. فإن لم يدركني الحق فأموت على دين العجائز.. ) إلخ، وقوله: ( أموت على ما تموت عليه عجائز نيسابور )<sup>(4)</sup>، يقول بعض الباحثين في تفسير ذلك: ( الجويني قد أدرك - في نهاية حياته العلمية - فساد ما قضى معظم حياته يدافع عنه، وهو المعتقد الأشعري؛ لذا رجع إلى صحة المعتقد المتمثل بمذهب أهل السلف )<sup>(5)</sup>.

ولأن حاجة هؤلاء إلى الطمأنينة كبيرة؛ فإن أحدهم إذا يشعر بها حتى يلزم أسبابها كما فعل الغزالي؛ فإنه لما وجد أن الكلام والتصوف لا يوصلان إلى يقين؛ مال إلى أهل الحديث، وأقبل على مصادرهم، يقول الإمام ابن تيمية -رحمه الله، بعد أن عرض جانباً من تحوله من الكلام إلى التصوف-: ( ثم لما لم يحصل مطلوبه من هذه الطرق<sup>(6)</sup>؛

(1) أراد أنه رجع من كل ما كان عليه إلى كلمة الحق التي سيذكرها.

(2) هكذا، ولعل الصواب: برهان. فإن كانت الكلمة المثبتة صحيحة؛ فمعناها أن كلمة الإخلاص صافية بيضاء؛ لأن أصل كلمة البرهة وهو البياض. انظر: لسان العرب، لابن منظور، 476/13، مادة (بره).

(3) تاريخ الإسلام، للذهبي، 232/32. وانظر: شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي، 361/3.

(4) تاريخ الإسلام، للذهبي، 236/32.

(5) مقدمة العقيدة النظامية، للدكتور محمد الزبيدي، ص 74.

(6) يعني: طرق المتكلمين والمتصوفة.

بقي من أهل الوقف، ومال إلى طريقة أهل الحديث، فمات وهو يشتغل بالبخاري ومسلم<sup>(1)</sup>، بل قيل: إنه مات وصحيح البخاري على صدره<sup>(2)</sup>.

وقد شهد عبدالغافر الفارسي على ما كان لأبي حامد من سكون النفس وطمأنينة القلب لملازمته الكتاب والسنة وترك ما سواهما، يقول: ( وكان خاتمة أمره إقباله على حديث المصطفى -صلى الله عليه وسلم-، ومجالسة أهله، ومطالعة الصحيحين: البخاري ومسلم؛ اللذين هما حجة الإسلام..، ولا شك أنه سمع الأحاديث في الأيام الماضية، واشتغل آخر عمره في سماعها )<sup>(3)</sup>.

وليست الغاية من إيراد هذه الشواهد التدليل على أن لزوم عقيدة أهل السنة سبب في طمأنينة القلب وسكون النفس؛ فذلك أمر مستقر؛ فهي العقيدة التي تعرّف المكلف بالله تعالى وتوحيده والإيمان به وبسائر أبواب الاعتقاد، ويشهد لها طمأنينة قلوب أهلها، أهل السنة بهذه العقيدة الصحيحة، وإنما القصد من الشواهد تأكيد ذلك بمن هم من غير أهل السنة؛ أي من موافقيها من المنتمين إلى الفرق المخالفة؛ بوصف طمأنينتهم من آثار موافقتهم هذه العقيدة؛ إذ إن لهم من الطمأنينة والسكون بقدر ما لهم من الموافقات.

(1) الصفدية، م 1-2، ج 212/1. وانظر: درء التعارض له، 162/1.

(2) انظر: الصواعق المرسله، لابن القيم، 283/3.

(3) طبقات الشافعية، للسبكي، 210/6. وانظر: تاريخ الإسلام، للذهبي، 118/35، و: سير أعلام النبلاء له، 325/19، و: مرآة الجنان، لليافعي، 3/1855.

## المبحث الثالث

## ترك التقليد والتجرد للدليل

إن التقليد المذموم، وهو ( قبول قول الغير بلا حجة )<sup>(1)</sup>، من أكبر أسباب عدم موافقة الحق وتباعه؛ لأنه ( يُعْمِي عن إدراك الحقائق )<sup>(2)</sup>، ومع تعدد صور هذا القسم من التقليد<sup>(3)</sup> إلا أن ما يجمعها ثلاثة أنواع<sup>(4)</sup> كلها من ( التقليد الذي حرّمه الله ورسوله )<sup>(5)</sup>.

الأول: التقليد بجهل كتقليد الآباء<sup>(6)</sup>، قال -تعالى-: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٧٠﴾﴾<sup>(7)</sup>؛ أو استناداً إلى التعظيم كتقليد الأكابر والسادة؛ قال عز وجل:- ﴿ وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا ﴿١٧١﴾﴾<sup>(8)</sup>.

- (1) مجموع الفتاوى، لابن تيمية، 15/20. وانظر: روضة الناظر، لابن قدامة، 450/2، و: التعريفات، للجرجاني، ص67، و: مذكرة الشنقيطي في أصول الفقه، ص314.
- (2) بدائع الفوائد، لابن القيم، م1-2، ج30/1.
- (3) هنالك قسم آخر للتقليد هو التقليد المحمود، ستأتي الإشارة إليه في ثنايا هذا المبحث بإذن الله.
- (4) انظر: إعلام الموقعين، لابن القيم، 187/2.
- (5) مجموع الفتاوى، لابن تيمية، 260/19.
- (6) انظر: المصدر السابق، 16/20، و: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، 211/2، و: إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة، للصنعاني، ص47، و: روح المعاني، للألوسي، 360/1، و: أضواء البيان، للشنقيطي، 12/2، و100، 95/7.
- (7) سورة البقرة: 170.
- (8) سورة الأحزاب: 67.

الثاني: التقليد بهوى، كتقليد من يعلم المقلد أنه ليس أهلاً للتقليد؛ بما يوقع المقلد في الخطأ أياً كانت حقيقة تقليده؛ (فإن كان متبوعه مُصيياً لم يكن عمله صالحاً، وإن كان متبوعه مخطئاً كان آثماً..)(1).

الثالث: التقليد بدافع العناد، كال تقليد بعد ظهور الدليل على خلاف قول المقلد؛ فهذا من معاندة الحق والعدول عنه إلى الباطل؛ وهو في معنى كتم ما جاء به النبي - صلى الله عليه وسلم- من الحق، ومن ثم يكون صاحبه مستحقاً للوعيد(2).

والتقليد المذموم المجرد عن الدليل -أيّاً كان نوعه-، سبب في فساد الدين وفساد المعتقد.

أما كونه سبباً في فساد الملل والأديان؛ فمن شواهد ضلال أهل الكتاب، قال الله - تعالى -: ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا ۗ لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحٰنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (3)؛ إذ جعل أهل الكتاب لأحبارهم ورهبانهم طاعة مطلقة(4)، وهو خلاف ما أمروا به من توحيد الله وتجريد الطاعة له

(1) مجموع الفتاوى، لابن تيمية، 7/72.

(2) انظر: المصدر السابق، 19/266.

(3) سورة التوبة: 31.

(4) عن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال: (أتيت النبي - صلى الله عليه وسلم- وفي عنقي صليب من ذهب، فقال: يا عدي اطرح عنك هذا الوثن من عنقك، فطرحته، فانتهيت إليه وهو يقرأ سورة براءة، فقرأ هذه الآية: ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ ﴾ حتى فرغ منها، فقلت: إننا لسنا نعبدكم، فقال: أليس يُجرمون ما أحل الله فتحرمونه، ويُحلون ما حرم الله فتستحلونه؟ قلت: بلى. قال: فتلك عبادتهم). أخرجه البخاري في التاريخ الكبير، ح(471)، ورواه الترمذي بلفظ آخر في سننه، ح(3095)، وحسنه الألباني في صحيح سنن الترمذي، ح(3095).

وحده، كما يدل عليه تمام الآية الكريمة الآية وهو قوله -تعالى-: ﴿ اَتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا ۗ لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحٰنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٣١﴾ (1)؛ فإن ( في هذه الآية ما يزجر عن التقليد في دين الله، وإيثار (2) ما يقوله الأسلاف على ما في الكتاب العزيز والسنة المطهرة (3).

ومن شواهد التقليد السلبي على المقلدين امتناع أبي طالب من التوحيد والإيمان، ففي الحديث أنه لما حضرت أبا طالب الوفاة جاءه النبي -صلى الله عليه وسلم- فوجد عنده أبا جهل ابن هشام وعبدالله بن أبي أمية بن المغيرة؛ فقال له: ( يا عم! قل: لا إله إلا الله؛ كلمة أحاجُّ لك بها عند الله. فقال أبو جهل وعبدالله بن أبي أمية: أترغب عن ملة عبدالمطلب؟ فلم يزل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يعرضها عليه ويعودان بتلك المقالة، حتى قال أبو طالب -آخر ما كلمهم-: هو على ملة عبدالمطلب وأبي أن يقول: لا إله إلا الله... ) الحديث (4)، وجاء في بعض الروايات أن النبي -صلى الله عليه وسلم- لما طلب إلى عمه أبي طالب أن ينطق كلمة التوحيد؛ قال له: ( أي ابن أخي! ملة الأشياخ! ) (5).

(1) سورة التوبة: 31. وانظر: روح المعاني، للألوسي، 83/10.

(2) في الكتاب: وتأثير. ويظهر لي أن الصواب ما أثبتته؛ لدلالة السياق عليه.

(3) فتح القدير، للشوكاني، 514/2.

(4) رواه البخاري ح (1360)، ومسلم ح (132). قوله: ويعودان بتلك المقالة: أي يعود أبو جهل وعبدالله بن

أبي أمية على أبي طالب بقولهما: أترغب عن ملة عبدالمطلب؟ في كل مرة يعرض فيها النبي -صلى الله عليه وسلم-

وعبدالله بن أبي أمية عليه. وفي نسخة: ويعيدان. انظر: فتح القاري، للعيني، 181/8.

(5) رواه مجاهد في تفسيره، 488/2، وابن جرير في جامع البيان، 93/20. وانظر: تفسير القرآن العظيم، لابن

كثير، 396/3، وفتح الباري، لابن حجر، 507/8.

ومن الضلال في العقائد التي من أسبابها التقليد المذموم محال كثير من الفرق المخالفة؛ فإن ( أصحاب المذاهب يَعْظُم في قلوبهم الشخص فيتبعونه من غير تدبّر لما قال، وهذا عين الضلال... )<sup>(1)</sup>. وقد شنع أبو حامد الغزالي على بعض الفر المعترلة والأشاعرة بسبب التقليد المذموم، وذكر أن هذا المنهج لا يختص به العامة وإنما يدخل فيه علماء هذه الفرق، ثم بيّن أن تقليد الخاصة أشدّ؛ لأن العامة يُقلّدون في المذهب عامة، أما الخاصة فيقلّدون في المذهب والدليل، قال: ( ولست أقول: هذا<sup>(2)</sup> طبع العوام، بل طبع أكثر من رأيته من المتوسمين باسم العلم؛ فإنهم لم يُفارقوا العوام في أصل التقليد؛ بل أضافوا إلى تقليد المذهب تقليد الدليل؛ فهم - في نظرهم - لا يطلبون الحق بل يطلبون الحيلة في نصره ما اعتقدوه حقاً...؛ فإن صادفوا - في نظرهم - ما يؤكّد عقائدهم؛ قالوا: قد ظفرنا بالدليل، وإن ظهر لهم ما يُضعف مذهبهم قالوا: عرضت لنا شبهة، فيضعون الاعتقاد المتلقّف بالتقليد أصلاً، وينبزون بالشبهة كل ما يخالفه... )<sup>(3)</sup>.

وعلى أن مظاهر التقليد المذموم شائعة عند سائر الفرق المخالفة، إلا أني سأركز عليها عند المعترلة بخاصة؛ لأنها تكشف تناقضهم؛ فهم يمارسون التقليد ومعتقدهم قائم على تحريمه وإيجاب النظر، كما أنهم يشنّعون به على مخالفيهم للتقليد<sup>(4)</sup>، كما تُدلّل على

(1) تلبس إبليس، لابن الجوزي، 2/483.

(2) يعني التقليد.

(3) الاقتصاد في الاعتقاد، ص 192.

(4) انظر: المختصر في أصول الدين، للقاضي عبد الجبار، ضمن رسائل العدل والتوحيد، م 1-2، ج 1/199. والمعترلة وسائر الفرق الكلامية تعيب أهل السنة بالتقليد وتقصد بذلك الاتباع المحمود.

بطلان مزاعم المقولات الشائعة من أن الاعتزال قائم على مبدأ تحرير العقول من التقليد<sup>(1)</sup>!

لقد جعل المعتزلة من معايير إصابة الحق تقليد أئمتهم وعدم مخالفة آرائهم وأقوالهم؛ حتى تبرأوا من ضرار بن عمرو واتهموه بأنه خالف للرئاسة والزعامة، بل إنهم كفّروه؛ لأنه خالف أولئك أئمتهم في بعض أصولهم؛ يقول الحاكم الجشمي المعتزلي: ( جملة القول: المعتزلة هم الغالبون على الكلام.. ومن خالفهم أخذ عنهم، فتمتّى رئاسة لم يدركها، فخالفهم، فطردتهم..، فصاروا رؤساء سائر الفرق كضرار بن عمرو؛ أخذ عنهم ثم خالفهم فكفّروه وطردوه... )<sup>(2)</sup>.

ويذكر الشريف المرتضئ مخالفة ضرار بن عمرو لأئمة المعتزلة في سياق التشنيع عليه والتعصب للأشخاص، فيقول: (خرج عمّا كان عليه واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد، بعدما كان يعتقد فيهما العلم وصحة الرأي... )<sup>(3)</sup>!

ولم يقتصر منهج المعتزلة في عدااء من يخالفهم على من كفّروهم وأخرجوهم من الاعتزال كضرار بن عمرو، وإنما تجاوزوه إلى أعلامهم كأبي الحسين البصري؛ فإنهم نبذوه وشكّوا في علمه لأمرين: أولهما: أنه أفاد من غير كتب أئمتهم، وثانيهما: أنه ردّ على بعض أئمتهم، يقول الحاكم الجشمي: (أبو الحسين البصري.. فريد عصره، جدياً حاذق.. وكان لأصحابنا منه نُفرة لأمرين: أحدهما: أنه دنس نفسه بشيء من

(1) انظر مثلاً: المعتزلة، للدكتور زهدي جار الله، ص248، و: تيارات الفكر الإسلامي، للدكتور محمد عمارة، ص84.

(2) سرح العيون، ضمن كتاب: فضل الاعتزال، ص391.

(3) إنقاذ البشر من الجبر والقدر، ضمن كتاب رسائل العدل والتوحيد، م1-2، ج1/288.

الفلسفة وعلوم الأوائل. وثانيتها: ما ردّ به على المشائخ في بعض أدلتهم في كتبه، وذكر أن الاستدلال بذلك لا يصح؛ فبهذين الأمرين لم يُبارك في علمه (1).

وكما تعصّب المعتزلة لأنتمتهم وأوجبوا تقليدهم مطلقاً؛ تعصّبت الأشاعرة والماتريدية كذلك. أما الأشاعرة فشاع عند كثير منهم تقليد أئمتهم والتعصب لهم وعداء من يخالفهم، خاصة أهل السنة (2)، إذ لا اعتبار عندهم لغير الأشعرية؛ حتى إن الأيوبيين ( حملوا - في أيام دولتهم - كافة الناس على التزامه (3)

ويرى بعض الباحثين أن ما ذهب إليه بعض متأخري الأشاعرة كالسنوسي، من تحريم التقليد، وعدم صحة إيمان المقلد، وجعل النظر العقلي أول الواجبات على المكلفين، كان ردة فعل على شيوع التقليد في البيئات الأشعرية (4).

كما ساد التعصب عند الماتريدية أيضاً، فكانوا يقدمون أقوال أئمتهم وآرائهم على ما سواها تقدماً مطلقاً، حتى لو كان الدليل يسند أقوال مخالفيهم؛ بل إنهم ليقروا - أحياناً - بأن الحق في بعض المسائل مع غير أئمتهم من الفرق والطوائف الأخرى المختلفة، لكنهم - مع ذلك - كانوا يوجبون تقليد أئمتهم (5)!

أما المتجددون للحقفاً يهتدون بأمر الله ويتبعون ما أمرت به الشريعة من ترك الأهواء والتقليد المذموم، ويعملون بما أوجبت من اتباع وتطبيق المنهج الحق الموصل إلى العقيدة الصحيحة، وهو المنهج القائم على الدليل الصحيح من الفطرة السوية والعقل

(1) سرح العيون، ضمن كتاب فضل الاعتزال، ص 387.

(2) انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، 425/19، و: العبر له، 120/4، و: الوافي بالوفيات، للصفدي، 229/4، و: مرآة الجنان، لليافعي، 280/3، و: شذرات الذهب، لابن العماد، 136/4، و: 209/7.

(3) المواعظ والاعتبار، للمقريزي، 192/4.

(4) انظر: تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي، للدكتور يوسف احنانة، ص 219.

(5) انظر: أصول الدين، للبيدوي، ص 217، و: الماتريدية، للشمس الأفغاني، 1/262-376، و: 336-337.

الصريح والنقل الصحيح؛ وهو ما أكدته النصوص النقلية، حتى في مقام الرد على دعاوى ومزاعم المشركين التي يُعلم بطلانها بالضرورة الفطرية والعقلية كدعوى وزعم استحقاق غير الله للعبادة؛ حيث طالبت المدعين بالأدلة البرهانية على ما يزعمون ويدعون، ومن الشواهد على هذا المنهج في القرآن الكريم قول الله -تعالى-: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ<sup>ط</sup> أَتَمُونِي بِكِتَابٍ مِّن قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ

1) 

إن عقيدة أهل السنة والجماعة تطبيق لمنهج الاتباع بصدورها عن الدليل الصحيح، وهذا مفهوم التقليد المحمود والمشروع<sup>(2)</sup>، والتقليد الذي يُعاب إنما هو التقليد المذموم، وهو متابعة القول بلا دليل<sup>(3)</sup>.

وعليه فإن العائبين أهل السنة في ذلك هم المعابون في الحقيقة؛ فمنهج أولئك العائبين قائم على محض التقليد المذموم بالاعتماد على أقوال لا سند لها من دليل أو نظر صحيح، وما كان كذلك فليس علماً باتفاق، والمقلد فيه لا يقال عنه إنه عالم، فضلاً عن المقلد، وإنما هما واقعان في القول على الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير<sup>(4)</sup>. يقول العلامة ابن القيم -رحمه الله-: (وهؤلاء<sup>(5)</sup> يعيرون أهل السنة والحديث المتمسكين بها، التاركين لما خالفها، بالتقليد، وإنما يأخذون ما يعتقدونه مسلماً من

(1) سورة الأحقاف: 4.

(2) للاستزادة انظر: جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، ص 975، و: إعلام الموقعين، لابن القيم، 2/190، و: أضواء البيان، للشنقيطي، 7/304.

(3) انظر: القائد إلى تصحيح العقائد، للمعلمي، ص 200-201.

(4) انظر: إعلام الموقعين، لابن القيم، 1/45.

(5) يعني المتكلمين.

غير قيام برهان؛ فإن كان تمسكهم بكلام المعصوم واقتداؤهم بآثار أصحابه تقليداً؛ فهم لا ينكرون هذا التقليد ولا ينفرون عن عيبيهم به، لكن العيب كل العيب تقليد المشركين وعباد الأصنام.... والمجوس والملاحدة الذين لا يؤمنون بالله ولا رسله ولا كتبه ولا ملائكته ولا باليوم الآخر<sup>(1)</sup>.

ومن قبل ردّ الإمام اللالكائي على المعتزلة اتهامهم أهل السنة بالتقليد الذي يقصدون به الاعتماد على النقل، بقوله: (لو كُشفت لهم حقيقة مذاهبهم؛ كانت أصولهم المظلمة وآراؤهم المحدثة وأقايلهم المنكرة..؛ بالتقليد أليق...؛ إذ لا إسناد له<sup>(2)</sup> في تمذهبه إلى شرع سابق، ولا استناد لما يزعمه إلى قول سلف الأمة باتفاق..؛ إذ فخره على مخالفيه بحذقه، واستخراج مذهبه بعقله وفكره..، وإنه لم يسبقه إلى بدعته إلا منافق مارق أو معاند للشريعة مشاqq؛ فليس بحقيق من هذه أصوله أن يعيب على تقلد كتاب الله وسنة رسوله واقتدى بهما...<sup>(3)</sup>).

وقد رسّخ أئمة أهل السنة منهج التجرد للدليل والتحذير من التقليد، في مقولات كثيرة متطابقة؛ لاتفاقهم على هذا الأصل المنهجي بطلب الحق من الدليل الصحيح. يقول الإمام أبو حنيفة -رحمه الله-: ( لا يحل لأحد أن يأخذ بقولنا ما لم يعلم من أين أخذناه )<sup>(4)</sup>، وقال الإمام مالك -رحمه الله-: ( كلُّ يؤخذ من قوله ويُردّ إلا صاحب هذا القبر )، وأشار إلى قبر النبي -صلى الله عليه وسلم-<sup>(5)</sup>، وقال الإمام

(1) الصواعق المرسلّة، 3/1180-1181.

(2) أي: الواحد من المعتزلة.

(3) شرح أصول اعتقاد أهل السنة، م1-2، ج1/12-13.

(4) انظر: الجواهر المضية، للقرشي، 1/52.

(5) انظر: منهاج السنة، لابن تيمية، 3/503، و: الفتاوى الكبرى له، 3/179، و: سير أعلام النبلاء، للذهبي، 93/8، و: البداية والنهاية، لابن كثير، 14/140.

الشافعي -رحمه الله- يقول: ( إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي )<sup>(1)</sup>، وأكد الإمام أحمد -رحمه الله- هذه المنهجية بنهيه من يقدر على النظر في الأدلة عن التقليد؛ فقال: ( لا تقلدوني ولا تقلدوا مالكا ولا الثوري ولا الأوزاعي، وخذوا من حيث أخذوا )<sup>(2)</sup>؛ يريد: الكتاب وصحيح السنة<sup>(3)</sup>.

كما كان شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- يقرر مبدأ التحرر من التقليد، من قبيل قوله: ( فإن أهل الحق والسنة لا يكون متبوعهم إلا رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، الذي لا ينطق عن الهوى؛ إن هو إلا وحي يوحى؛ فهو الذي يجب تصديقه في كل ما أخبر، وطاعته في كل ما أمر، وليست هذه المنزلة لغيره من الأئمة، بل كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله )<sup>(4)</sup>.

ولما اتهمه بعض الأشاعرة -لإنكاره مناهجهم الكلامية- أنه أحدث اعتقاداً جديداً، قال: ( في عمري إلى ساعتى هذه، لم أدع أحداً -قطّ، في أصول الدين- إلى مذهب حنبلي وغير حنبلي، ولا انتصرت لذلك، ولا أذكره في كلامي، ولا أذكر إلا ما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها )<sup>(5)</sup>.

(1) انظر: سير أعلام النبلاء، للدذهبي، 35/10، و: الوافي بالوفيات، للصفدي، 122/2، و: مرآة الجنان، لليافعي، 185/4، و: طبقات الشافعية، للسبكي، 139/6، و: البداية والنهاية، لابن كثير، 213/12.

(2) انظر: الفتاوى الكبرى، لابن تيمية، 458/2، و: مجموع الفتاوى له، 226/20.

(3) انظر: شرح العقيدة الأصفهانية، لابن تيمية، ص 158، و: منهاج السنة له، 183/4، و 191/6، و: الجواب الصحيح له، 400/2، و: الفتاوى الكبرى، 343/1، و 85/2، و 179/3، و: مجموع الفتاوى له، 277/2، و 347/3، و 208/11، و 232/20، و 282/26، و 241/27، و 120/32.

(4) مجموع الفتاوى، 347/3. وانظر نماذج من تقريره هذا المعنى: المصدر السابق، 227/2، و 378/3، و 208/11، و 259/13، و 232/20، و 282/26، و 241/27، و 120/32، و 28/33، و: منهاج السنة، 191/6.

(5) مجموع الفتاوى، 229/3.

ومن شأن هذا المنهج الصحيح أن يثمر العلم واليقين، فلا يتلقى المكلف عقيدته من نظره وعقله وإنما من الدليل الصحيح، وهذا المنهج هو العلم المعتمد المعول عليه، فإن فقه الدليل كان عالماً بنفسه، وإن اتبع فيه أهل الحق من الصحابة والتابعين كان متبعاً لأهل العلم المعتمدين، وهذا هو التقليد والاتباع المحمود<sup>(1)</sup>.

كما يثمر ترك التقليد يقيناً وطمأنينة للمكلف؛ لأن اعتقاده يكون مبنياً على الدليل الذي يكتسبه عالماً حقيقياً ومعرفة يقينية، بخلاف التقليد بلا دليل؛ فإنه لا يفيد المقلد معرفة، وإن أفادها له فإنها لا تورثه ما يشترط فيه من الجزم واليقين<sup>(2)</sup>، كما (يجوز أن يكون مقلده مصيباً، ويجوز أن يكون مخطئاً، وهو لا يعلم أمصيب هو أم مخطئ؟ فلا تحصل له ثقة ولا طمأنينة)<sup>(3)</sup>.

ويتضح أثر موافقة عقيدة أهل السنة بترك التقليد المذموم في نماذج منها ما فعله أبو الحسن الأشعري؛ فإنه عاب قيام معتقد المعتزلة -الذي كان يتقلده- على التقليد لأئمة المعتقد دون النظر في الأدلة، مرجعاً ذلك إلى محض الهوى، حيث قال في أول كتاب الإبانة: (أما بعد؛ فإن كثيراً من الزائغين عن الحق من المعتزلة وأهل القدر، مالت بهم أهواؤهم إلى تقليد رؤسائهم ومن مضى من أسلافهم، فتأولوا القرآن...)<sup>(4)</sup>.

ويشير الغزالي إلى أن التقليد الموافق للفطرة السوية معدود من التقليد المحمود؛ لأن الفطرة دليل صحيح، مؤكداً أنه -ليتقوى دليل الفطرة- فلا بد أن يُعزز بالأدلة

(1) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية، 41/3، و: الصواعق المرسله، لابن القيم، 1180/3، و: إعلام الموقعين له، 128/4.

(2) انظر: تلبس إبليس، لابن الجوزي، 482/2، و: مجموع الفتاوى، لابن تيمية، 281/5.

(3) مجموع الفتاوى، لابن تيمية، 17-16/20.

(4) الإبانة، ص38.

الشرعية، لا بالكلام والجدل اللذين لا يبينان اعتقاد قوياً وإنما يكرسان التقليد المذموم، يقول: ( جميع عقائد العوام مبادئها التلقين المجرد والتقليد المحض؛ نعم يكون الاعتقاد الحاصل بمجرد التقليد غير خالٍ من الضعف في الابتداء...؛ فلا بدّ من تقويته وإثباته في نفس الصبي والعامي...، وليس الطريق في تقويته وإثباته أن يعلم صنعة الجدل والكلام، بل يشتغل بتلاوة القرآن وتفسيره، وقراءة الحديث ومعانيه، ويشتغل بوظائف العبادات، فلا يزال اعتقاده يزداد رسوخاً... وينبغي أن يحرس سمعه من الجدل والكلام غاية الحراسة؛ فإن ما يشوشه الجدل أكثر مما يمهده، وما يفسده أكثر مما يصلحه...؛ فقس عقيدة أهل الصلاح والتقى من عوام الناس، بعقيدة المتكلمين والمجادلين؛ ترى<sup>(1)</sup> اعتقاد العامي في الثبات كالطود الشامخ...، وعقيدة المتكلم الحارس اعتقاده بتقسيمات الجدل كخيوط مرسل في الهواء...، إلا من سمع منهم دليل الاعتقاد فتلقفه تقليداً... )<sup>(2)</sup>.

### الخاتمة

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، وأشكره على فضله وتيسيره، وفيما يلي رصد لأهم نتائج هذا البحث:

- 1- أن عقيدة أهل السنة والجماعة هي العقيدة الصحيحة التي تحمل أسباب التأثير من الاعتماد على الكتاب والسنة، فأثرت في غيرها وصرح الموافقون بالانتساب إليها.
- 2- أن الآثار الإيجابية المترتبة على موافقة عقيدة أهل السنة إنما تكون بحسب درجة تلك الموافقة.

(1) في الكتاب: فترى، وهو خطأ.

(2) قواعد العقائد، ص76-78.

3- أنه ما من صواب عند مخالفي أهل السنة إلا وهو بسبب تأثير عقيدة أهل السنة فيهم؛ فإنهم إما وافقوا بسبب الفطرة السليمة أو قوة الدليل أو موافقة العقل للنقل وغير ذلك مما هو من أصول أهل السنة في المصادر والمنهج.

4- أن موافقي أهل السنة في مسائل الاعتقاد قد عادت عليهم موافقاتهم بطمأنينة النفس فيما وافقوا فيه من الحق.

5- أن ترك التقليد المذموم من أبرز آثار موافقة العقيدة الصحيحة عقيدة أهل السنة؛ لأنها تقوم على اتباع الدليل بفهم السلف الصالح وفق منهج موضوعي لا مجال فيه لرأي أو لذوق أو لهوى أو لتحكم عقل.

والله أعلم وصلى الله وسلم على عبده ورسوله نبينا محمد وآله وصحبه.